

تم تحميل هذا الملف من موقع ملفات الكويت التعليمية



[com.kwedufiles.www//:https](https://www.kwedufiles.com)

*للحصول على أوراق عمل لجميع الصفوف وجميع المواد اضغط هنا

* للحصول على أوراق عمل لجميع مواد الصف الثاني عشر اضغط هنا

<https://kwedufiles.com/16>

* للحصول على جميع أوراق الصف الثاني عشر في مادة دستور وجميع الفصول, اضغط هنا

<https://kwedufiles.com/16rule>

* للحصول على أوراق عمل لجميع مواد الصف الثاني عشر في مادة دستور الخاصة بـ الفصل الأول اضغط هنا

<https://www.kwedufiles.com/16rule1>

* لتحميل كتب جميع المواد في جميع الفصول للـ الصف الثاني عشر اضغط هنا

<https://www.kwedufiles.com/grade16>

[bot_kwlinks/me.t//:https](https://t.me/bot_kwlinks)

للحصول على جميع روابط الصفوف على تلغرام وفيسبوك من قنوات وصفحات: اضغط هنا

الروابط التالية هي روابط الصف الثاني عشر على مواقع التواصل الاجتماعي

مجموعة الفيسبوك

صفحة الفيسبوك

مجموعة التلغرام

بوت التلغرام

قناة التلغرام

رياضيات على التلغرام

حرية الاعتقاد

يمكن تعريف مصطلح الحرية على أنه حالة يستطيع الفرد فيها أن يختار ويقرر ويفعل ما يريد بإرادته دون أي ضغوط خارجية أو داخلية ، وقد ارتبط مفهوم الحرية بالاستقلال وحق تقرير المصير في العصر الحديث في كثير من بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا نتيجة فترة الاستعمار الطويلة التي سيطر فيها المستعمرون على هذه المناطق، وأما في العالم الغربي فقد ارتبط مفهوم الحرية بالديمقراطية وبناء دولة المؤسسات التي يفصل فيها بين السلطات، وفي هذا المقال سيتم تسليط الضوء على مفهوم حرية المعتقد وعلى مفهوم حرية المعتقد في السلام. مفهوم حرية المعتقد بعد أن أدرجت لمحة خاطفة عن معنى الحرية بشكل عام، سيدور الحديث حول مفهوم حرية المعتقد بشكل خاص والذي هو شكل من أشكال الحرية، فحرية المعتقد أو الحرية الدينية أو حرية العبادة، جميعها مصطلحات تدل على مبدأ يدعم حرية فرد ما من المجتمع أو مجموعة من الأفراد في التعبير عن معتقداتهم وإظهار شعائرتهم الدينية في الحياة العامة أو الحياة الخاصة ومهما كانت أديانهم وسواء ذلك عن طريق الممارسة أم الاحتفالات أو التعلم، ويشمل مفهوم حرية المعتقد أيّ ضا حرية تغيير الدين والانتقال من دين إلى دين آخر أو عدم اعتناق أي دين من الأديان الموجودة على وجه الأرض.

حرية المعتقدات الدينية في الدستور الكويتي:

- تعد الحرية الدينية وحرية المعتقد من أهم حقوق النسان الأساسية التي اندرجت تحت المادة الثامنة عشر في الإعلان العالمي لحقوق النسان، والذي اعتمد في عام 1966م، وجاء في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشر: "أنه لا يمكن للحرية المتعلقة بإظهار الدين أو القناعات أن تكون مقيدة إلا بالقيود التي يضعها القانون، والتي هي ضرورية لحماية الأمن والنظام والصحة العامة أو لحماية الأخلاق والحريات والحقوق الأساسية للآخرين"، وبالتالي فإن حرية المعتقد وفق الإعلان العالمي لحقوق النسان ترفض أي وصاية دينية أو سياسية تقيد من تلك الحرية ، ولا تسمح بأي قيد أن يحد من هذه الحرية والتي هي حق أساسي لكل البشر، ولكن هناك بعض القيود المتمثلة في حماية أمن البلد والأنظمة والصحة العامة والأخلاق وحريات وحقوق الآخرين. حرية المعتقدات الدينية في الشرع : جاء السلام ليكفل الحرية الدينية للإنسان، وليس للمسلمين أو المؤمنين به فحسب، بل ليحافظ على الحرية الدينية لكل شخص، سواء كان مسلماً أم غير مسلم، ليبقى التوازن الفكري والعقلي والنفسي بين عقيدة النسان وفكره وسلوكه، وثبتت الحرية الدينية في السلام بنصوص قطعية في القرآن الكريم والسنة النبوية، وكفلت الدولة الإسلامية الحرية الدينية لجميع المواطنين على أرضها، ومنعت الكراه في الدين، وحافظت على أماكن العبادة لجميع الديانات، وتحققت الحرية الدينية لجميع القاطنين في ديار السلام ، والواقع خير شاهد لذلك، وارتفعت راية التسامح الديني في أجلى صورها، إلا من بعض المنغصات والاضطرابات التي تصدر أحياناً عن تعصب ديني ممقوت، أو تدخل أجنبي بغرض، أو عن جهل وغباء، مما يستدعي تدخل الدعاة والعلماء والحكماء والمفكرين لحقاق العدل

بعد فترة من القتال والذي دام حوالي مئة سنة قبل عام 620 بعد الميلاد الذي كان بين العرب واليهود في المدينة (والتي عرفت بيثرب) أعلن النبي محمد في معاهدة المدينة عن هدنة تمنح الحرية الدينية لكل من المسلمين واليهود الوثنيين. ضمنت بعد ذلك الخلافة الإسلامية حرية الدين لكن بشرط أن يكون لغير المسلمين من الذميين، ويدفع البالغ منهم جزية كدفع المسلمين للزكاة. كان اليهود والنصارى يمرون بمراحل تسامح واضطهاد متناوبة، ومن أبرز الأمثلة غزو البربر من قبل المسلمين في إسبانيا من شمال أفريقيا (المرابطون ومن بعدهم الموحدون في منتصف القرن الثاني عشر). سبب ذلك في هجرة العديد من اليهود والنصارى إلى المدن المسيحية الشمالية كانت التعددية الدينية موجودة في الأخلاق الإسلامية والشريعة، كالقوانين الدينية وأخلاق الديانات الأخرى، كالمسيحية والبوذية والهندوسية، والتي يتم غالباً استيعابها ضمن الطار القانوني الإسلامي، كما رأينا في أيام الخلافة قديماً، في الأندلس، وشبه القارة الهندية والنظام العثماني كان القضاة في المجتمعات الإسلامية في القرون الوسطى لا يتدخلون عادة في مسائل غير المسلمين إلا إذا اتفق الطرفان طوعاً أن يكون الحكم وفقاً للشريعة الإسلامية من ناحية أخرى، كانت المجتمعات الذمية التي تعيش في المناطق الإسلامية تتخذ قوانينها عادةً بشكل مستقل عن قانون الشريعة الإسلامية كاليهود الذين اتخذوا شريعتهم الخاصة لتطبيقها والتي هي محكمة (هالاخة) سمح لأهل الذمة بالعمل في محاكمهم الخاصة ونظم قانونها الخاص في حالات التي لا تتعدى على جماعات دينية أخرى، أو جرائم يعاقب عليها بالعدام أو تهديدات للنظام العام وسمح لغير المسلمين بالانخراط في الممارسات الدينية التي كانت ممنوعة عادة في الشريعة الإسلامية، مثل استهلاك الكحول ولحم الخنزير، وكذلك الممارسات الدينية التي وجدها المسلمون بغیضة، مثل ممارسة الزرادشتي "زواج الأرحام" حيث يمكن أن يتزوج رجل والدته أو أخته أو ابنته. فلقد كان لغير المسلمين الحق في الانخراط في مثل هذه الممارسات الدينية حتى لو أهانوا المسلمين، وفقاً لشروطهم التي لا يمكن في مثل هذه الحالات أن تقدم إلى محاكم الشريعة الإسلامية وأن تكون هذه الممارسة جائزة عند تلك الأقليات الدينية وفقاً لدينهم.